

Distr.
GENERAL

S/25850
27 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم البيان الذي أرسله بالفاكس فخامة السيد ليفون تر - بتروسيان رئيس أرمينيا بشأن المبادرة التي قدمها في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣ رئيس فريق مينسك المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تركيا.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أليكسندر أرزومانيان
الممثل الدائم

مرفق

بيان مؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ من رئيس جمهورية أرمينيا

استندت أرمينيا في القرار الذي اتخذته بالموافقة على مبادرة "الصيغة ٣ + ١" المؤرخة ١٨ أيار/مايو والاضطلاع بمسؤولية التنفيذ التام للأحكام المتصلة بأرمينيا، إلى قناعتها بأن المبادرة تمثل أول فرصة جادة من أجل السلم في المنطقة وهي بدورها تتيح حل نزاع ناغورني كاراباخ عن طريق المفاوضات السلمية.

وأن أرمينيا باتخاذها هذا الموقف، قد وضعت في اعتبارها قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) الذي يجب أن تمتثل له بالكامل ودون إبطاء جميع البلدان الأطراف في النزاع فضلا عن ضرورة تجنب تصعيد الحرب وإضرار أوارها، من أجل أمن بلدان المنطقة.

ورغم هذه الاعتبارات يجب ملاحظة أن المبادرة تترك مجالا للقلق بشأن ضمانات من أجل أمن وحقوق شعب ناغورني كاراباخ. وكما أن أرمينيا ليست مقتنعة تماما بأن أذربيجان قد تخلت عن سياستها في حل نزاع ناغورني كاراباخ بالوسائل العسكرية.

ومع ذلك فإن أرمينيا مصممة على اتخاذ هذه الخطوات التي يمكن أن تعزز الإمكانيات القائمة. ولذا فإنها لا تعيد فحسب تأكيدها بأن جميع طرق النقل مفتوحة لجيرانها بمن فيهم جمهورية نقشيفان المتمتعة بالاستقلال الذاتي، بل هي مستعدة أيضا للالتزام باتفاق إقليمي متعدد الأطراف بشأن هذا الموضوع.

إن أرمينيا في تصميمها على تعزيز إمكانيات السلم، تلتزم أيضا بالاضطلاع بمسؤوليات إضافية من أجل أمن شعب ناغورني كاراباخ، والعمل فعلا كضامنة لتنفيذ نقاط الاتفاق بصورة دقيقة. ومن ثم فإن جمهورية أرمينيا تعلن بشكل لا لبس فيه إنها لن تتهاون في أي انتهاك لنقاط الاتفاق هذه، وهي تتوقع أن يضطلع أصحاب المبادرة والمجتمع الدولي أيضا بالتزامات مناظرة.

وحتى الآن وبعد أربع سنوات من تحول النزاع في ناغورني كاراباخ إلى صراع مسلح، لم يتخذ المجتمع الدولي بما فيه الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفرداى البلدان أية خطوات تقريبا للدفاع عن السكان المدنيين في ناغورني كاراباخ إزاء ما تقوم به أذربيجان من حصار ومجازر، وإبعاد للسكان وقصف جوي. ولا يسوغ للمجتمع الدولي الإصرار على تأييد جانب واحد من القانون الدولي مع تجاهل جانب آخر في الوقت نفسه.

إن إعادة تسليح كيباخار في حالة انسحاب قوات الدفاع عن النفس التابعة لناغورني كاراباخ أو، بشكل أعم، استئناف الأنشطة العسكرية من جانب أذربيجان بعد وقف تلك الأنشطة العسكرية كما تتوخاه المبادرة لا يهدد شعب ناغورني كاراباخ فحسب بل يؤدي أيضا إلى إخفاق جهود الوساطة، وإلى إضعاف الثقة في فكرة الوساطة الدولية ذاتها بصورة يتعذر إصلاحها.

إن حكومة جمهورية أرمينيا مستعدة للإسهام بصورة بناءة في تنفيذ المبادرة، على أساس أن أذربيجان بموافقتها على هذه المبادرة تكون قد تخلت نهائيا عن سياستها القائمة على حل نزاع ناغورني كاراباخ بالوسائل العسكرية. وينبغي لأصحاب المبادرة والمجتمع الدولي ولا سيما الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن يعتبروا أذربيجان مسؤولة من الآن فصاعدا عن أي انتهاك للقانون الدولي ومعايير السلوك.
